وقسم مفتقر إلى المخصص دون المحل وهو الأجرام وقسم غني عن
المخصص موجود في المحل وهو الصفات القديمة وعطف القيام
بالنفس على المخالفة من عطف العام على الخاص باعتبار مدلول
لفظه لدلالته على الذات ومن عطف الأخص على الأعم
باعتبار الموصوفية بها لاختصاصه بالذات فكل قائم بنفسه
مخالف ولا ينعكس لانفراد المخالفة في الصفات والمراد بالنفس
في حقه تعالى الذات لا غير لما تطلق عليه النفس لاستحالة
ذلك في حقه تعالى قوله والوحدانية لما كانت الصفات
السابقة قد يسبق إلى النفس أن المتصف بها متعدد أتى بالصفة
التي ينتفي بها توهم العدد وهي الوحدانية وحقيقتها سلب
التعدد في الذات والصفات والأفعال فوحدانية الذات تنفي الكم
في حقه تعالى متصلا كان أو منفصلا ووحدانية الصفات كذلك
ووحدانية الأفعال تنفي المؤثر معه مطلقا ولا تثبت الوحدانية
إلا لمجموع هذه الأجزاء الخمسة السلبية وتنتفي بنفي واحد منها
فهي أخص من كل جزء من أجزائها تنتفي بنفيه ولا تنعكس
فيلزم من ثبوت وحدانية الذات سلب تركيبها ولا يلزم من سلب

تركيبها

تركيبها وحدانيتها لانفراد سلب التركيب بدون الوحدانية في
الجوهر الفرد واجتماعهما في الذات العلية وكذا يلزم من وحدانية
الذات سلب النظير فيها ولا يلزم من سلب النظير وحدانيتها فيجتمعان
في ذاته العلية وينفرد سلب النظير بدون الوحدانية في مجموع العالم
وكذلك في وحدانية الصفات تجتمع الوحدانية وسلب التركيب
في صفاته تعالى وينفرد سلب التركيب في صفات الجوهر وكذلك
تجتمع وحدانية الصفات مع سلب النظير في صفاته تعالى وينفرد سلب
النظير في مجموع صفات العالم وكذلك يلزم من ثبوت الوحدانية
سلب المؤثر ولم ينفرد سلب المؤثر بدون ثبوت الوحدانية إلا على تقدير
بعيد والظاهر تلازمهما والله أعلم وإذا حمل الكلية على ظاهر ما
تقدم وأما العكس فنفي الوحدانية أعم من نفي كل جزء من
أجزائها يستلزمها ولا تستلزمه فنفي سلب التركيب وهو وجود
التركيب أو نفي النفي إثبات يستلزم نفي الوحدانية ونفي الوحدانية
لا يستلزم وجود التركيب لانفراد نفي الوحدانية بدون وجود التركيب
في الجوهر الفرد وكذا بقية الأجزاء وبين سلب التركيب والنظير في
الذات والصفات عموم وخصوص من وجه يجتمعان في ذاته تعالى وصفاته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)